

قانون رقم ٨٠ لسنة ٢٠٠٩

بربط موازنة الهيئة العامة لتنفيذ المشروعات الصناعية والتعدينية

للسنة المالية ٢٠١٠/٢٠٠٩

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

(المادة الاولى)

قدرت جملة موازنة الهيئة العامة لتنفيذ المشروعات الصناعية والتعدينية للسنة المالية ٢٠١٠/٢٠٠٩ بمبلغ ١٤٩٢٧٣٥٠٠٠ جنية (فقط وقدره مليار وأربعمائة واثنان وتسعون مليوناً وسبعمائة وخمسة وثلاثون ألف جنية) .

(المادة الثانية)

قدرت الاستخدامات الجارية للسنة المالية ٢٠١٠/٢٠٠٩ بمبلغ ٤٨٥٠٠٠٠٠٠ جنية (فقط وقدره ثمانية وأربعون مليوناً وخمسمائة ألف جنية) موزعة كالاتى :

- أجور بمبلغ ٣٩٥٠٠٠٠٠٠ جنية .

- نفقات جارية وتحويلات جارية بمبلغ ٩٠٠٠٠٠٠٠ جنية .

(المادة الثالثة)

قدرت الإيرادات الجارية والتحويلات الجارية للسنة المالية ٢٠١٠/٢٠٠٩ بمبلغ ٦٣٥٠٠٠٠٠٠٠ جنية (فقط وقدره ثلاثة وستون مليوناً وخمسمائة ألف جنية) .

(المادة الرابعة)

قدر فائض العمليات الجارية للسنة المالية ٢٠١٠/٢٠٠٩ بمبلغ ١٥٠٠٠٠٠٠٠٠ جنية (فقط وقدره خمسة عشر مليون جنية) كله فائض حكومة .

(المادة الخامسة)

قدرت الاستخدامات الرأسمالية للسنة المالية ٢٠٠٩ / ٢٠١٠ بمبلغ ١٤٢٩٢٣٥٠٠٠ جنيه (فقط وقدره مليار وأربعمائة وتسعة وعشرون مليوناً ومائتان وخمسة وثلاثون ألف جنيه) موزعة كالاتى :

- استخدامات استثمارية بمبلغ ٣٦٠٠٠٠٠٠ جنيه .
- تحويلات رأسمالية بمبلغ ١٤٢٥٦٣٥٠٠٠ جنيه .

(المادة السادسة)

قدرت الإيرادات الرأسمالية للسنة المالية ٢٠٠٩ / ٢٠١٠ بمبلغ ١٤٢٩٢٣٥٠٠٠ جنيه (فقط وقدره مليار وأربعمائة وتسعة وعشرون مليوناً ومائتان وخمسة وثلاثون ألف جنيه) موزعة كالاتى :

- إيرادات رأسمالية متنوعة بمبلغ ١٤٢٥٦٣٥٠٠٠ جنيه .
- قروض وتسهيلات ائتمانية بمبلغ ٣٦٠٠٠٠٠٠ جنيه كلها قروض من بنك الاستثمار القومى .

(المادة السابعة)

تعتبر أحكام التأشيرات العامة للهيئات الاقتصادية الملحقة بهذا القانون جزءاً لا يتجزأ منه وتسرى على هذه الهيئة بما لا يتعارض مع قانون إنشائها .

(المادة الثامنة)

تلتزم الهيئة بمراعاة عدم الصرف على المشروعات المدرجة بالاستخدامات الاستثمارية إلا فى ضوء التنظيم الذى يضعه بنك الاستثمار القومى .

(المادة التاسعة)

لا يجوز للهيئة السحب على المكشوف من البنك المركزى المصرى والبنوك الأخرى إلا بموافقة رئيس مجلس الوزراء بعد عرض وزير المالية .

(المادة العاشرة)

ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتباراً من أول يوليو ٢٠٠٩ .

يبصم هذا القانون بخاتم الدولة وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية فى ٢ جمادى الآخرة سنة ١٤٣٠ هـ

(الموافق ٢٦ مايو سنة ٢٠٠٩ م) .

حسنى مبارك

مشروع موازنة الهيئة العامة لتنفيذ المشروعات الصناعية والتعدينية
للسنة المالية ٢٠١٠/٢٠٠٩

٢٠٠٩/٢٠٠٨		٢٠١٠/٢٠٠٩		بيان	
١٢٠٠٠٠٠٠	١٣٥٠٠٠٠٠	٣١٦٥٠٠٠٠	٣٩٥٠٠٠٠٠	الاستخدامات الجارية :	
٣٩٠٠٠٠٠٠	٥٠٠٠٠٠٠٠	٧٣٥٠٠٠٠٠	٩٠٠٠٠٠٠٠	الأجور	
٥١٠٠٠٠٠٠٠	١٣٥٠٠٠٠٠٠	٣٩٠٠٠٠٠٠٠	٤٨٥٠٠٠٠٠٠	النفقات الجارية والتحويلات الجارية	
				جملة الاستخدامات الجارية	
		١٢٠٠٠٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠٠٠٠	فائض العمليات الجارية :	
		١٢٠٠٠٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠٠٠٠	فائض موزع (فائض حكومي)	
		٥١٠٠٠٠٠٠٠	٦٣٥٠٠٠٠٠٠	جملة الفائض	
٥١٠٠٠٠٠٠٠	٦٣٥٠٠٠٠٠٠	٥١٠٠٠٠٠٠٠	٦٣٥٠٠٠٠٠٠	جملة الموازنة الجارية	
١٦٠٠٨١١٠٠٠٠	١٤٢٥٦٣٥٠٠٠	٢٢٠٠٠٠٠٠٠	٣٦٠٠٠٠٠٠٠	الاستخدامات الإسمائية :	
٢٢٠٠٠٠٠٠٠	٣٦٠٠٠٠٠٠٠	٢٢٠٠٠٠٠٠٠	٣٦٠٠٠٠٠٠٠	استخدامات استثمارية	
		١٦٠٠٨١١٠٠٠٠	١٤٢٥٦٣٥٠٠٠٠	تحويلات رأسمالية	
١٦٠٣٠١١٠٠٠٠	١٤٢٩٢٣٥٠٠٠٠	١٦٠٣٠١١٠٠٠٠	١٤٢٩٢٣٥٠٠٠٠	جملة الاستخدامات الإسمائية	
١٦٥٤٠١١٠٠٠٠	١٤٩٢٧٣٥٠٠٠٠	١٦٥٤٠١١٠٠٠٠	١٤٩٢٧٣٥٠٠٠٠	إجمالي الموازنة	